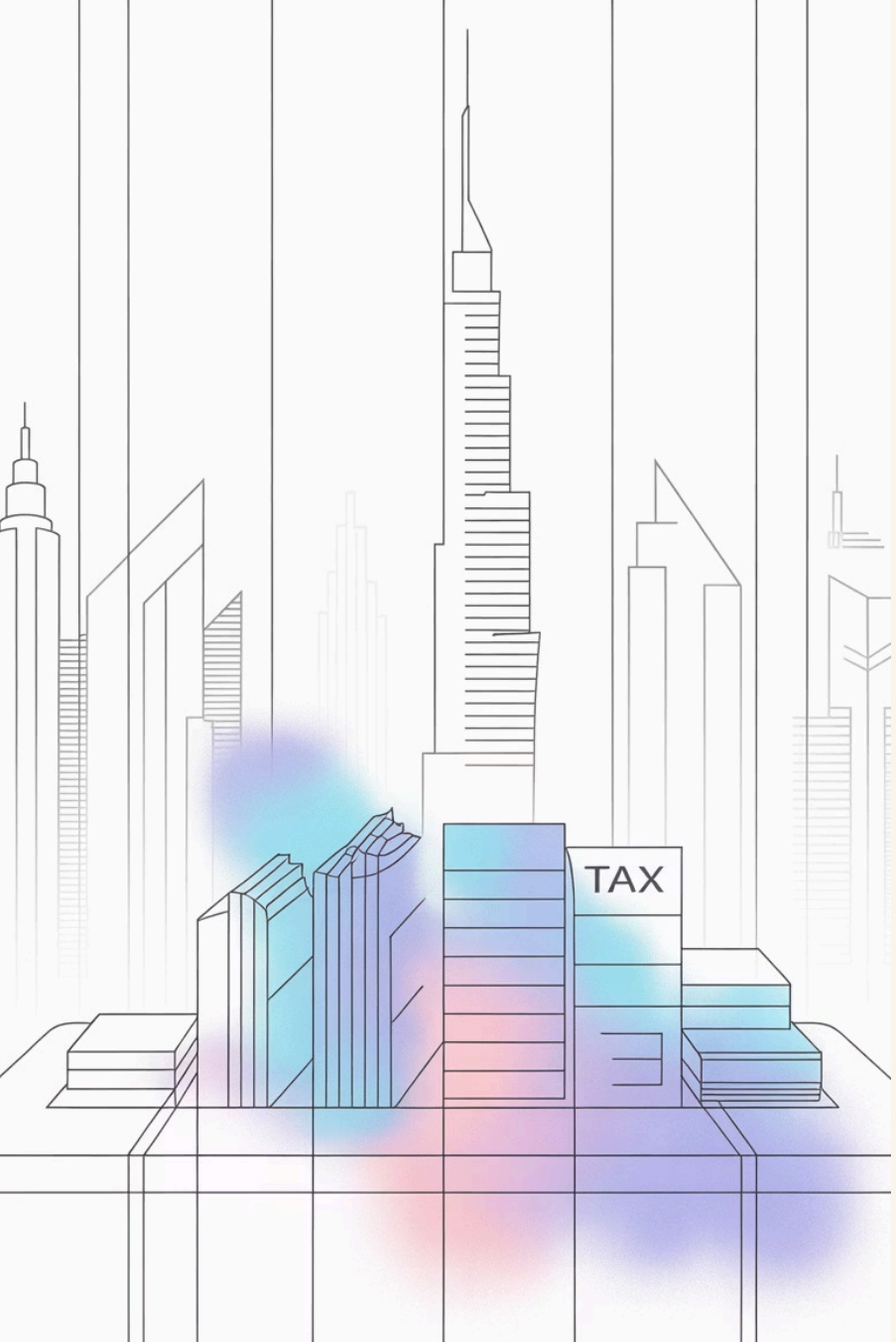

اللائحة التنفيذية بشأن الإجراءات الضريبية في الإمارات: مسك السجلات وحفظها

في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة، تبرز اللائحة التنفيذية الجديدة المتعلقة بالإجراءات الضريبية كعلامة فارقة في مسيرة تطوير النظام الضريبي الإماراتي. تهدف هذه اللائحة إلى وضع إطار تنظيمي شامل وواضح لكيفية مسك السجلات وحفظها، مما يعزز من شفافية الأعمال ويضمن الامتثال الضريبي الفعال.

تمثل هذه اللائحة خطوة حاسمة نحو مواكبة المعايير العالمية في الإدارة الضريبية، وتوفر للشركات والأفراد توجيهات واضحة حول التزاماتهم فيما يتعلق بتوثيق وحفظ المعاملات المالية والتجارية. سنستعرض في هذا العرض الجوانب الرئيسية للائحة والتأثيرات المترتبة على قطاع الأعمال في الإمارات.

نقطة المفصل: صدور اللائحة التنفيذية 2023

قرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2023 يمثل نقلة نوعية في تاريخ التشريعات الضريبية الإماراتية، حيث قدم لأول مرة إطاراً تفصيلياً حديثاً وشاملاً لتنظيم عملية مسك السجلات وحفظها في جميع الأنشطة التجارية والإدارية على مستوى الدولة.

تضمنت اللائحة التنفيذية الجديدة مجموعة من الأحكام والقواعد التي تفرض على المنشآت الاقتصادية التزامات محددة فيما يتعلق بتسجيل وتوثيق كافة المعاملات المالية والتجارية، بما في ذلك:

- **تسجيل المعاملات** بشكل منهجي ومنظم وفق معايير محددة
- **توثيق المقبوضات والمبيعات** بطريقة تضمن الشفافية والدقة
- **تسجيل المصروفات والنفقات** مع الاحتفاظ بالمستندات الداعمة
- **تخزين البيانات والسجلات** وفق المعايير التي حددتها الهيئة الاتحادية للضرائب

الإطار القانوني

تستند اللائحة التنفيذية إلى القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية، والذي يهدف إلى تنظيم الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الهيئة الاتحادية للضرائب والخاضع للضريبة وأي شخص آخر يتعامل مع الهيئة.

تتميز اللائحة الجديدة بكونها أكثر تفصيلاً وشمولاً من سابقاتها، حيث وضعت معايير محددة لنوعية السجلات الواجب الاحتفاظ بها، والمدة الزمنية اللازمة للاحتفاظ بها، وطرق حفظها سواء كانت ورقية أو إلكترونية، بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال إدارة المعلومات والبيانات.

ماذا يعني "مسك السجلات" في القانون الإماراتي؟

يتضمن مفهوم "مسك السجلات" في إطار اللائحة التنفيذية الجديدة للإجراءات الضريبية الإماراتية مجموعة واسعة من الوثائق والمستندات التي يجب على المنشآت والأفراد الاحتفاظ بها بطريقة منظمة ومنهجية.

الدفاتر المحاسبية والتجارية

تشمل دفاتر اليومية، دفاتر الأستاذ العام، سجلات الإيرادات والمصروفات، قوائم الجرد، الميزانيات العمومية، وكافة السجلات المحاسبية التي توثق النشاط المالي للمنشأة.

سجلات الأصول

تتضمن توثيق الآلات والمعدات، المخزون والبضائع، العقارات، والأصول غير الملموسة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية، مع توثيق قيمتها الدفترية وتاريخ اقتنائها وطرق استهلاكها.

الفواتير والإيصالات

جميع الأدلة على المدفوعات والمقبوضات، بما في ذلك الفواتير الضريبية، إيصالات المشتريات والمبيعات، مستندات التحويلات البنكية، وأي وثائق أخرى تثبت المعاملات المالية.

أماكن حفظ السجلات

وفقاً للائحة التنفيذية، يجب الاحتفاظ بالسجلات في:

1. **مقر العمل الرئيسي** للمنشأة أو الشخص الخاضع للضريبة
2. **أي مكان محدد** لممارسة النشاط الاقتصادي
3. **مواقع تخزين السلع** أو البضائع
4. **أنظمة الحفظ الإلكتروني** شريطة الالتزام بالمعايير التقنية المحددة من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب

⚠ فترة الاحتفاظ بالسجلات

تلزم اللائحة التنفيذية بالاحتفاظ بالسجلات لمدة **خمس سنوات** على الأقل من نهاية الفترة الضريبية المتعلقة بها، وقد تمتد هذه المدة في حالات معينة مثل النزاعات الضريبية أو التدقيق.

تشترط اللائحة أيضاً أن تكون السجلات المحفوظة قابلة للقراءة والفهم، وأن تكون منظمة بطريقة تسهل عملية التدقيق والمراجعة من قبل موظفي الهيئة الاتحادية للضرائب. كما تؤكد على ضرورة توفير ترجمة معتمدة للسجلات إذا كانت بلغة غير العربية أو الإنجليزية عند طلب الهيئة ذلك.

المخاطر والفرص: بين الامتثال والعقوبات

فوائد الامتثال

الحماية القانونية

يحمي المنشآت من المساءلة والغرامات ويوفر الأدلة اللازمة لتسوية أي نزاعات ضريبية محتملة.

الشفافية التشغيلية

يساعد على تحسين فهم الأداء المالي للشركة وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

تعزيز فرص النمو

يسهل الحصول على التمويل والشراكات التجارية من خلال إظهار مصداقية ونزاهة العمليات المالية.

مخاطر عدم الامتثال

العقوبات المالية

غرامات تصل إلى 10,000 درهم إماراتي للمخالفة الواحدة، مع إمكانية تكرارها في حالة استمرار المخالفة.

التدقيق الضريبي

زيادة احتمالية الخضوع للتدقيق الضريبي المكثف وإعادة تقييم الالتزامات الضريبية بأثر رجعي.

الأضرار السمعية

تأثير سلبي على سمعة الشركة في السوق والقطاع الذي تعمل فيه، مما قد يؤثر على العلاقات التجارية.

أمثلة عملية

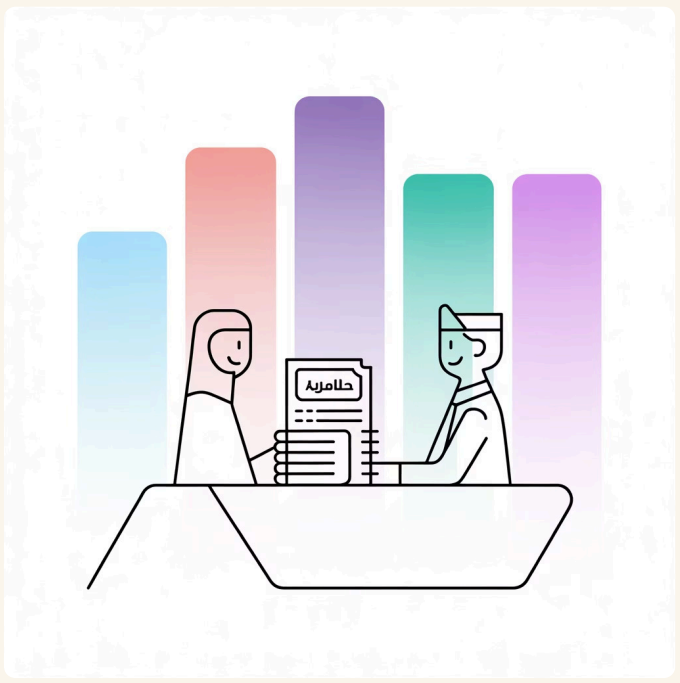

1 **التدقيق المفاجئ**

قامت الهيئة الاتحادية للضرائب بزيارة مفاجئة لشركة تجارية، وطلبت الاطلاع على سجلات المبيعات للسنتين الماضيتين. الشركة التي كانت تحتفظ بسجلات منظمة ودقيقة أنهت عملية التدقيق بنجاح في غضون يومين فقط.

2 **إثبات المصروفات**

طُلب من شركة خدمات استشارية تقديم إثبات لمصروفات تشغيلية بقيمة 500,000 درهم. بفضل نظام حفظ السجلات المنظم، تمكنت من تقديم الفواتير والعقود اللازمة على الفور، مما أدى إلى قبول خصم هذه المصروفات من الوعاء الضريبي.

3 **مراجعة العمولات والرواتب**

خضعت شركة وساطة عقارية لمراجعة ضريبية شملت العمولات المدفوعة للوسطاء والرواتب. بفضل الاحتفاظ بالعقود وإيصالات الدفع ومستندات التحويلات البنكية، تمكنت من إثبات صحة جميع المعاملات وتجنبت أي تعديلات ضريبية.

الخلاصة: تظهر التجارب العملية أن الشركات التي تستثمر في أنظمة مسك السجلات بشكل فعال ودقيق تجني فوائد كبيرة تتجاوز مجرد الامتثال القانوني، لتشمل تحسين عمليات صنع القرار وتعزيز المركز المالي والتنافسي. في المقابل، تتكبد الشركات المهملة في هذا الجانب خسائر مالية وسمعية قد تفوق بكثير تكلفة الاستثمار في أنظمة حفظ السجلات المناسبة.

الصورة الكبيرة: من الدفاتر الورقية إلى الأنظمة الذكية

الماضي	الحاضر	المستقبل
كانت الشركات في الإمارات تعتمد على الدفاتر الورقية والملفات المادية لحفظ السجلات، مما كان يتطلب مساحات تخزين كبيرة ويصعب عمليات البحث والاسترجاع.	مع اللائحة التنفيذية الجديدة، تشهد الإمارات تحولاً نحو أنظمة حفظ السجلات الإلكترونية التي توفر سهولة في التخزين والبحث والاسترجاع، مع الالتزام بمعايير الأمان والشفافية.	تتجه الإمارات نحو تبني أنظمة ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوكتشين لضمان أقصى درجات الدقة والشفافية والأمان في مسك السجلات وحفظها.

الخطوات العملية للامتثال للائحة التنفيذية

01

تقييم الوضع الحالي

قم بمراجعة شاملة لنظام حفظ السجلات الحالي في مؤسستك، وحدد الفجوات والنواقص مقارنة بمتطلبات اللائحة التنفيذية.

02

تطوير نظام متكامل

صمم نظاماً شاملاً لحفظ السجلات يتوافق مع متطلبات اللائحة، مع مراعاة طبيعة نشاطك التجاري وحجم معاملاتك.

03

التدريب والتوعية

قم بتدريب الموظفين على النظام الجديد وزيادة وعيهم بأهمية الالتزام بمتطلبات حفظ السجلات.

01

المراجعة المستمرة

أجر مراجعات دورية لنظام حفظ السجلات للتأكد من استمرار توافقه مع اللائحة التنفيذية والتغييرات التشريعية المستقبلية.

02

الاستفادة من التكنولوجيا

استثمر في الحلول التكنولوجية الحديثة التي تسهل عملية حفظ السجلات وتضمن دقتها وأمانها، مثل أنظمة المحاسبة السحابية وحلول الأرشفة الإلكترونية.

03

التواصل مع الخبراء

استشر المتخصصين في المجال الضريبي والمحاسبي للحصول على توجيهات خاصة بقطاعك وحجم أعمالك.

> "إن التحول من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الرقمية الذكية في مسك السجلات وحفظها ليس مجرد خطوة للامتثال التشريعي، بل هو استثمار استراتيجي في مستقبل الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة."
>
> - خالد علي المري، خبير ضريبي